أسئلة الأتراك ما بعد الانقلاب الفاشل- وإسقاطاتها السورية!!!

د. بسام أبو عبدالله

لم يُخف الصحفيون الأتراك امتعاضهم من موقف الغرب الملتبس تجاه محاولة الانقلاب الفاشلة ليلة ١٥ / ٧ / ٢٠١٦، ذلك أن هناك شبه إجماع لديهم من أن الانقلاب بحد ذاته لم يحظ إلا بالقليل من الاهتمام، وكان التركيز الحقيقي في وسائل الإعلام الغربية (كما تقول حريبت ديلي نيوز الليبرالية) هو كيف سيعزز ذلك سلطة أردوغان، الذي ينظر إليه الغرب الآن كحاكم مستبد، ويعتبرون ذلك مصدر قلق لهم!!! من دون أن تسأل الصحيفة نفسها سؤالاً بديهياً، وهو: لماذا لا يقلق الغرب مثلاً من النظام الفاشي الوهابي السعودي، أو القطري!!!

تقول الصحيفة: إن بعض الإعلاميين الغربيين ذهبوا لاعتبار الانقلاب أنه (تدبير أردوغاني) على أساس أن ذلك احتمال واقعي، وحقيقي، وعملوا للدفاع عن الانقلابيين بشكل ظهر فيه أن هناك افتراقاً كبيراً بين نظرة الأتراك، ونظرة الغربيين لتسأل الصحيفة سؤالاً كبيراً (من يعرف تركيا أفضل: الأتراك أم الغربيون؟).

الغرب لم يقرأ بعد، أو لا يريد أن يقرأ أن هناك إجماعاً وطنياً تركياً أن الانقلابيين هم من الشبكة السرية لـ(فتح الله غولن) داخل الجيش، ومؤسسات إستراتيجية أخرى، وأن الأتراك أصبحوا أكثر إدراكاً أن (جماعة غولن) ليست حركة مجتمع مدني تدعو للمحبة، والتسامح، وإنما شبكة خفية لـCIA متغلغلة في الدولة التركية لتنفيذ الأجندات الخاصة بالولايات المتحدة، وبالقوى الخفية الأخرى في العالم، وهو ما دعا زعيم حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة في تركيا لمطالبة الولايات المتحدة بتسليم (غولن)، ومطالبة غولن بالعودة لتركيا لتبييض صفحته أمام القضاء التركي، وأما دولت بهتشلي زعيم حزب الحركة القومية المعارض فقد قال أمام مجموعته البرلمانية يوم ٢٦ / ٧ / ٢٠١٦ (إنه إذا صحت المعلومات عن أن قائد القوات الأميركية السابق في أفغانستان زار تركيا سراً مرتين، وعقد اجتماعات سرية للغاية قبل ١٥ / ٧ / ٢٠١٦ في أرضروم، وأنجيرليك، فإن ذلك يعني أن المخابرات المركزية الأميركية والبنتاغون يقفان خلف المتآمرين، وهو ما سيقود لمشكلة جدية للغاية لن تتمكن أميركا من تجاوزها، وإذا ثبت استخدام قاعدة أنجيرليك التي وضعتها تركيا لمكافحة داعش في الانقلاب- فإن هذا يوصلنا إلى أن أميركا، ومراكز عالمية يخططون لدفع تركيا نحو حرب أهلية)!!!

لا تتوقف الأسئلة لدى الأتراك في وسائل الإعلام، ولدى السياسيين خاصة مع تنامي الشكوك لديهم من وقوف حليفتهم الأساسية المفترضة أي الولايات المتحدة خلف محاولة الانقلاب، وما يزيد الطين بلة دفاع كبار مسؤولي الاستخبارات الأميركية عن فتح الله غولن -إذ أعلن جيمس كلابر مدير الاستخبارات القومية الأميركية- عندما سألته الصحافة في ٢٠ / ٧ / ٢٠١٦ عن تورط غولن في محاولة الانقلاب- بالقول: (لم نر ذلك حتى الآن، ونحن بالتأكيد لم نر ذلك من خلال معلومات ذات قيمة سياسية، أوعسكرية)، ليدعم (غراهام فوللر) مسؤول الـCIA السابق في استانبول لسنوات طويلة- كلام سيده في مقال في الـ(هوفينغتون بوست) بالقول: إن (غولن كان واحداً من أفضل الوجوه المشجعة على الإسلام اليوم)- وفوللر هذا كان من بين أولئك الذين ساعدوا (غولن) على الإقامة في الولايات المتحدة بعد فراره من تركيا أواسط التسعينيات، وأما (هنري باركي) وهو مساعد (فوللر) في الـCIA خلال فترة عمله في تركيا (وبالمناسبة هو يهودي تركي من إزمير ما تزال عائلته تعيش في تركيا، وزوجته إيلين باركي موظفة رسمية في الـCIA) فقد كان قد قال في تصريح مسجل عام ٢٠١٢: (لقد استطعنا وضع القوات المسلحة التركية في القفص من خلال أصدقائنا في حزب العدالة والتنمية)- تعقيباً على محاكمة الضباط القوميين الأتراك المعارضين للمشروع الأميركي (الشرق الأوسط الكبير)- في قضية إرغينيكون الشهيرة بالتحالف بين أردوغان، وغولن، والذين أعاد أردوغان الاعتبار لهم بعد حادثة الانقلاب الفاشلة الأخيرة.

هنري باركي هذا -قال في آذار ٢٠١٦: (لا يوجد لفتح الله غولن وحركته أي علاقة أو ارتباط مع الـCIA، ولو كان هناك مثل ذلك الارتباط- لعرفت بذلك!!!).

وسأزيدكم من الشعر بيتاً أن (باركي) هذا هو أحد منظري ما يسمى (الإسلام المعتدل)، وكتب مؤخراً مع معلمه (غراهام فوللر) كتاباً بعنوان (المسألة الكردية)، وتفيد المعلومات أن فوللر- وباركي التقيا عبد الله أوجلان بعد خروجه من سورية، في روما، وقبيل اعتقاله، وتسليمه للأتراك أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

كما أن (باركي) هو من طالب الكونغرس الأميركي بالسماح لممثل حزب العمال الكردستاني بالإقامة في أميركا، وهو من حضر لمؤتمر (كردستان والمسألة الكردية) في واشنطن لزعيم حزب الشعوب الديمقراطي التركي صلاح الدين ديميرطاش مؤخراً، وكذلك من شجع على عريضة الـ(٥١) دبلوماسياً أميركياً الذين طالبوا أوباما بالخيار العسكري ضد سورية، وهو من شجع على تصفية الضباط الأتاتوركيين في الجيش التركي إذ يقول إذا لم تتم تصفيتهم فسنعيش علاقة مضطربة بين تركيا، وأميركا والناتو، وسنرى تركيا زاحفة باتجاه روسيا، والصين.

إن تركيزي منذ فترة على ما يجري ي تركيا هو لكشف الكثير من الخيوط، وخفايا المشهد التركي، وانعكاساته المباشرة سورياً، فالمشروع الأميركي- الإسرائيلي هو إقامة (كردستان الكبرى) كما يبدو وواضحاً من نشاطات (باركي)، ووجود قوات خاصة أطلسية في الشمال السوري، ودعمها لما يسمى (قوات سورية الديمقراطية) لوصل كانتون كردي على طول الحدود مع تركيا، وإذا أخذنا الواقع في جنوب شرق تركيا، وتنامي العمليات الإرهابية في المناطق الكردية الإيرانية ندرك بوضوح طبيعة المشروع الذي يستهدف دول المنطقة (وهو ما سبق وكتبت عنه في «الوطن» تحت عنوان: مشروع كردستان الكبرى خطوة- خطوة!!).

لكن ما يُشعرك بالحزن، والسخط أحياناً هو استمرار جماعات ما يسمى (المعارضة السورية) بتكرار الأسطوانة المشروخة نفسها حول الرئيس بشار الأسد، ودوره المهم، والأساسي في رسم مستقبل سورية، لا بل المنطقة بأسرها، من دون أن يتعلموا درساً واحداً للتاريخ في تركيا ولا في أوروبا، أو أميركا، لأن ما يحركهم (أحقاد فقط)، وليس مصالح وطنية سورية بحتة، إن لم أقل إنها (العمالة والخيانة) ليس أكثر، فلو كانوا ذوي رؤية وطنية معارضة لوقفوا مع دولتهم، وبلدهم قولاً واحداً، ولم يتحولوا إلى متسكعين، أو مرتزقة على موائد أجهزة الاستخبارات الإقليمية، والدولية، ودهاليز ما يسمى منظمات المجتمع المدني الأوروبية والأميركية، والتي ليست إلا أذرعاً ناعمة للاستخبارات.

أحد الصحفيين الأتراك لخص هذه المقاربة التي أشرت إليها- عندما سأله صحفي غربي السؤال التالي: (ألم يكن من الأفضل لكم لو نجح الانقلاب للتخلص من حاكم ديكتاتور- أي أردوغان؟؟؟).

أجابه الصحفي التركي: (لست سعيداً بنوعية الديمقراطية في تركيا، وأنا أنتقدها في مقالاتي، لكن انقلاباً عسكرياً ليس الطريق الصحيح لجعل الديمقراطية أفضل، فأنت لا تستطيع تدمير الديمقراطية لجعلها تعمل بشكل أفضل، ولا تستطيع أن تجعل شيئاً ما أفضل من خلال فرض شيء ما أكثر سوءاً!!!).

ليتابع الصحفي التركي تساؤله بالقول: (وكأن الديمقراطيات المتقدمة في الغرب غير سعيدة بأن محاولة الانقلاب فشلت في تركيا نتيجة الموقف المشترك للأحزاب السياسية في البرلمان، وأغلبية أبناء الشعب التركي، وقوى الجيش، والشرطة غير الخاضعة لهيمنة الانقلابيين) ليخلص إلى نصيحة الغرب أن عليه أن يفهم أنه لا تأييد شعبياً للانقلاب الفاشل، وأن أغلبية الشعب بما في ذلك خصوم أردوغان اللدودون لا يرون أن الانقلاب العسكري هو الطريق للوصول إلى ديمقراطية أفضل.

هذه الخلاصة هي التي أريد أن يدركها القارئ السوري، لأن الهدف ليس إدانة أردوغان فهذا شأن تركي داخلي، إنما الاستفادة من الحدث التركي لفهم نفاق الغرب، وحقيقة (المعارضة السورية) في الخارج، والخيوط المتشابكة بين ما يجري في تركيا، وانعكاساته، أو إسقاطاته السورية، ذلك أن أولئك الذين ساقوا سورية، وشعبها إلى هذا الدمار، والتشرد والحرب هم أنفسهم الذين يريدون تدمير كل دول المنطقة، وينطبق عليهم وصف لافروف: (إنهم أشرار، وأوغاد، ومنافقون) بغض النظر عن جنسياتهم سواء أكانوا سوريين، أم أتراكاً أم أمريكان، أم فرنسيين.

أنا على ثقة أن التحولات القادمة سينتجها صمود السوريين، ومقاومتهم الأسطورية لهذه الفاشية الجديدة ذات الإنتاج المتعدد الجنسيات.

أكد أنه مطبق بالفعل وخيار جيد لمساعدة الذين حملوا السلاح للعودة إلى الحياة الطبيعية والحياة السياسية

الرئيس الأسد لمحطة «إي تي في» اليونانية: الإرهابيون الذين يتخلون عن السلاح سيحصلون على العفو

الوطن

أكد الرئيس بشار الأسد أن الإرهابيين الذين يتخلون عن السلاح ويريدون العودة إلى حياتهم الطبيعية سيحصلون على العفو، موضحاً أن العفو مطبق ومتاح منذ ثلاث سنوات.

وفي حديث لمحطة «إي. تي. في» اليونانية بثت رئاسة الجمهورية على صفحتها الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» مقطعاً مترجماً منه، قال الرئيس الأسد رداً على سؤال للمحطة اليونانية، فيما إذا كان سيصدر عفواً عاماً في حال انتصاره في الحرب قال: إن الشيء الأكثر أهمية هو أنه ليس انتصاري بل انتصار الشعب السوري لأنها حرب ضد الشعب السوري لكن إذا كنت ترغب بالحديث عن العفو فهو في الواقع مطبق ومتاح بالفعل لأننا منذ بداية الأعمال الإرهابية في سورية قدمنا للإرهابيين هذا الخيار.

وأضاف الرئيس الأسد: «إذا كانوا يريدون العودة إلى حياتهم الطبيعية والتخلي عن أسلحتهم فسيحصلون على العفو ونحن نفعل ذلك منذ ثلاث سنوات على ما أعتقد.. لذلك وبغض النظر عن انتصار البلاد فإن العفو مطبق الآن وهو خيار جيد على ما أعتقد من أجل مساعدة هؤلاء الناس الذين حملوا السلاح لأسباب مختلفة للعودة إلى الحياة الطبيعية.. للعودة إلى الحياة السياسية إن كانت لديهم أجندتهم الخاصة.. للذهاب إلى المؤسسات السياسية.. إلى صناديق الاقتراع.. إلى أي نوع من الإجراءات السياسية المتاحة في أي بلد».

وأوضحت صفحة رئاسة الجمهورية أن تصريح الرئيس الأسد للمحطة اليونانية سيبث كاملاً غداً الجمعة.

ودعت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في مجموعة من الرسائل وجهتها أمس وأول من أمس عبر أجهزة الخلوي إلى المواطنين والمسلحين في الأحياء الشرقية لمدينة حلب أفراد المجموعات المسلحة إلى ترك السلاح وتسوية أوضاعهم، كما دعت المواطنين إلى الانضمام للمصالحات الوطنية وطرد المرتزقة الغرباء من مناطق سكنهم.

وكان الكثير ممن تورطوا بحمل السلاح استفادوا من عدد من مراسيم العفو التي أصدرها الرئيس الأسد منذ بدء الحرب الإرهابية على سورية.

يشار إلى أن الجهات المعنية تقوم وبشكل متواصل بتسوية أوضاع كل من حمل السلاح وقرر العودة إلى الحياة الطبيعية.

وكان الرئيس الأسد اعتبر أمس الأول خلال استقباله وفداً سياسياً يونانياً أن الحرب الإرهابية التي يتعرض لها الشعب السوري فيها «الكثير من الدروس للمنطقة والعالم»، وأن مشكلة العديد من قادة الدول الغربية مع سورية هي «استقلالية قرارها»، وذلك خلال لقائه وفداً سياسياً يونانياً أكد دعمه لسورية وخصوصاً أنها تشكل اليوم «خط الدفاع الأول في مواجهة الإرهاب».

وضم الوفد السياسي اليوناني، النائب في البرلمان نيكوس نيكوبولوس رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي والبروفيسور ثيودور كاتسانيفاز رئيس حزب البازوك وعدد من قياديي الحزبين. وتأتي زيارته وسط حركة مكثفة لوفود أجنبية أميركية وأوروبية تشهدها دمشق منذ بداية الشهر الجاري.

من تصريح الرئيس بشار الأسد لمحطة ETV اليونانية (سانا)

عبد العظيم لـ«الوطن»: «العليا للمفاوضات» قررت المشاركة بجنيف حتى إنجاز الحل السياسي

الوطن

أعلن المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة حسن عبد العظيم أمس أن «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة قررت استئناف المشاركة بمحادثات جنيف من دون شروط مسبقة ودون توقف حتى انجاز الحل السياسي خلال الفترة القادمة، وذلك بعد كانت علقت مشاركتها في هذه المحادثات خلال الجولة الثالثة من محادثات جنيف التي جرت في نيسان الماضي. وفي تصريح لـ«الوطن»، قال عبد العظيم «خلال اجتماع «الهيئة العليا للمفاوضات» ما بين ٧/١٥ و٧/١٩ في الرياض تم اتخاذ قرار بإنهاء التأجيل والمشاركة في العملية السياسية التفاوضية دون شروط مسبقة ودون توقف حتى انجاز الحل السياسي في المرحلة المقبلة نهاية أيلول على الأكثر، قبل أن تدخل الإدارة الأميركية بمرحلة عدم إمكانية اتخاذ أي قرار بعد أن يبدأ التنافس بين مرشحي الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري» على منصب الرئاسة.

و«هيئة التنسيق» من ضمن قوى المعارضة السياسية التي شاركت في مؤتمر الرياض للمعارضة أواخر العام الماضي وتم تمثيلها في «الهيئة العليا للمفاوضات» التي انبثقت عن المؤتمر.

وأوضح عبد العظيم، أن «العليا للمفاوضات» سوف تبرز خلال الجولة المقبلة من المفاوضات «مسودة الإطار التنفيذي للعملية السياسية بجميع مراحلها التي تتحدث عن الانتقال السياسي وهيئة الحكم الانتقالي وكل مراحل العملية السياسية التفاوضية».

وإن كانت فترة شهرين (آب وأيلول) كافية لإنجاز الحل السياسي، قال عبد العظيم: «إن لم ينجز في آب ينجز في أيلول في تشرين أول. المهم أن تبدأ (المفاوضات) وأن تنتهي، وألا يؤجل الحل السياسي إلى ما بعد الانتخابات الأميركية ويدمر ما بقي من سورية وينزح ويهاجر ما بقي من الشعب السوري».

واعتبر عبد العظيم، أن الظروف الدولية اليوم «ناضجة»، لأن المجتمع الدولي والإقليمي بات لديه استعداد لمحاربة الإرهاب بالتوازي مع الحل السياسي، لافتاً إلى أن الحل السياسي في سورية أصبح «حاجة للمجتمع الدولي والإقليمي».

وأضاف: «نحن نلاحظ أن هناك اتفاقاً أميركياً روسياً جدياً وتنسيقاً عالي المستوى من أجل توفير المناخ الايجابي للعملية السياسية التفاوضية دون توقف».

وتابع: «أيضاً المجموعة الدولية والاتحاد الأوروبي خاصة بعد الضربات العمياء التي يمارسها داعش في أوروبا وغيرها.. باتت بحاجة جداً لحل الأزمة السورية لأن خطر القاعدة وداعش و«النصرة» لم يعد يقتصر على سورية والعراق ودول المنطقة وإنما أصبح يهدد العالم سواء روسيا والصين والدول الشرقية أو الغرب والولايات المتحدة الأميركية».

ومضى قائلاً: «هؤلاء أصبحوا الآن يدافعون عن أنفسهم وعواصمهم وشعوبهم، وبالتالي كل هذا يعمق التفاهم والتوافق على إنجاز الحل السياسي للأزمة السورية قبل نهاية هذا العام».

وبعد الاجتماع أول من أمس مع المبعوث الأميركي لسورية مايكل راتني ونائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتينوف، قال مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا: إنه يأمل في عقد جولة جديدة من محادثات السلام السورية قرب نهاية آب ملغياً جدولاً زمنياً سابقاً مع وضع موعد نهائي جديد لاتفاق أميركي روسي لدعم المحادثات.

وتابع: إن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا تحتاج لبذل المزيد من الجهد في الأيام المقبلة.

ولفت دي ميستورا إلى أن اجتماع جنيف يركز على الحاجة الملحة لإحراز تقدم فيما يتعلق بوقف العمليات القتالية في سورية وتوصيل المزيد من المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب والتحول السياسي.

وفي وقت سابق من يوم الثلاثاء ضخ وزير الخارجية الأميركي جون كيري جرعة كبيرة من التفاؤل عندما حدد مطلع آب موعداً لإعلان «خطة حاسمة وهامة للحل في سورية».

المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» حسن عبد العظيم

بعد لقاءات لاوس وجنيف.. اجتماع روسي أميركي عسكري لتعزيز «عدم التصادم»

الوطن- وكالات

بعد أن خففت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» وهيئة الأركان اعتراضاتهما على التعاون الأميركي- الروسي، ربما تجاوباً مع الرئيس باراك أوباما، أجرى مسؤولون عسكريون روس وأميركيون مباحثات أمس لتعزيز اتفاق «عدم التصادم» في الأجواء السورية، الذي سبق أن توصل إليه الجانبان أواخر العام الماضي وحكم حركة الطائرات الروسية وطائرات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم داعش في سورية والعراق.

ومنتصف الشهر الجاري، ناقش وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مسودة مقترح أعدتها إدارة الرئيس أوباما للتعاون الأمني بين واشنطن وموسكو في مواجهة جبهة النصرة مقابل حماية «المعارضة المسلحة المعتدلة» من القصف بالطيران. ولإظهار رفضها للمسودة، سربت الأوساط العسكرية والأمنية الأميركية نصها للصحف، وشنت حملة إعلامية ضدها. وعبر العديد من المسؤولين الأميركيين، وبالأخص العسكريون والأمنيون منهم، عن القلق من أن تبادل المعلومات مع الروس قد يجازف بكشف مصادر المخابرات الأميركية وطرقها وقدراتها. لكن أوباما أصر على إنفاذ كلمته والمضي في إنضاج مشروعه للتعاون الأمني مع روسيا. وإلى الآن، انحصر التعاون العسكري بين القوات الروسية والأميركية في سورية، باتفاق عدم التصادم، الذي ينص على تحديد مسافة آمنة لطائرات روسيا وأميركا وحلفائها في «التحالف الدولي». وبينما تصر موسكو على توسيع هذا التعاون كي يصبح مشابهاً للتحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية، اكتفت واشنطن حتى ما قبل زيارة كيري إلى موسكو، بعرض تعاون محدود لتنفيذ عمليات إنقاذ مشتركة للطيارين إذا ما أسقطت طائراتهم!

وقبل أقل من أسبوعين، توصل كيري ولافروف بعد محادثات ماراثونية في موسكو، إلى اتفاق على قائمة طويلة من «الخطوات الملموسة» الهادفة إلى تحقيق التعاون الروسي الأميركي ضد النصرة وداعش في سورية، واستئناف العملية السياسية المتعثرة لحل أزمتها. وبعد محادثاتهما أول من أمس في لاوس، أعلن لافروف أن تنفيذ «الخطوات» منوط بعمليات القوات الروسية وقوات التحالف الدولي.

وجاء «نجاح»، على حد تعبير كيري، الاجتماع السياسي في لاوس، و«التقدم» الحاصل في المشاورات الثلاثية التي أجراها الدبلوماسيون الروس والأميركيون مع مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا في جنيف، بمنزلة إشارة لانعقاد الاجتماع العسكري الروسي الأميركي أمس.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها بحثت مع نظيرتها الأميركية مسائل أمن الطيران في الأجواء السورية والقضايا المتعلقة بتفادي وقوع الحوادث وضمان أمن الطيران في المجال الجوي السوري.

وطغت الاختلافات على العلاقة بين وزارتي دفاع البلدين بعد قصف طائرات روسية لموقع «جيش سورية الجديدة» في معبر التنف الحدودي على الحدود مع العراق. وجعلت هذه الحادثة التي بررها المسؤولون العسكريون الروس لكون القاعدة بعيدة عن مواقع «المعارضة المسلحة المعتدلة» في غرب البلاد، البنتاغون أكثر تشدداً في رفض التعاون مع روسيا.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية في بيان، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن الجانبين ناقشا عبر دارة تلفزيونية مغلقة «الإجراءات الإضافية» لضمان أمن العمليات في المجال الجوي السوري. وأوضحت أن النقاش «تطرق لتنفيذ بنود مذكرة التفاهم (اتفاق عدم التصادم) الموقعة في تشرين الأول العام الماضي». وأكدت أن قنوات الاتصال التي أقيمت بموجب هذه المذكرة تسمح بتقليص مخاطر وقوع الحوادث بين طائرات القوات الجوية الفضائية الروسية وطائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

واختتمت الدفاع الروسية بيانها بالتأكيد على مواصلة «الاتصالات بين الخبراء الروس والأميركيين عبر القنوات الثنائية»، كاشفةً عن حصول اتفاق على «مؤتمر جديد (بين الوزارتين) عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة في نهاية (شهر) آب القادم».

وأعلن وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر دعمه لجهود كيري في استطلاع إمكانية التعاون مع الروس، لكنه أعرب عن تحفظات قوية وشكوك عميقة لأن موسكو ترفض «دعم انتقال سياسي» يبعد الرئيس بشار الأسد من السلطة و«محاربة المتطرفين» وليس «المعارضة المسلحة المعتدلة».

وأكد رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد أن أي تعاون عسكري أو مخابراتي بين الولايات المتحدة وروسيا لضرب أهداف في سورية سيتضمن إجراءات لضمان أمن العمليات الأميركية ولن يقوم على الثقة.

وزير الدفاع آشتون كارتر ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد (رويترز)

بذريعة الخشية من الاختلاس..

وكالة أميركية تعلق برامج مساعداتها إلى سورية

وكالات

في الوقت الذي تدعي فيه واشنطن أن المساعدات الإنسانية تمثل «حجر الأساس» في سياساتها تجاه سورية، علقت وكالة المعونة الأميركية برامج مساعدة بقيمة ٢٤٠ مليون دولار، تحت ذريعة الخشية من الاختلاس.

واتضح أن هذه البرامج بقيت معلقة منذ كانون الأول الماضي، رغم اشتداد القتال في شمال سورية وتزايد احتياجات السكان المدنيين.

وأوضحت صحيفة «واشنطن بوست»، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن تعليق العقود لتوريد المساعدات الإنسانية الأميركية لسورية جاء على خلفية مخاوف من عمليات اختلاس واسعة النطاق من الوسطاء.

وتابعت الصحيفة: إن القرار بتعليق المساعدات الذي اتخذته وكالة المعونة الأميركية (USAID)، يؤثر سلبا على توريدات الأدوية والمساعدات الغذائية والمواد الضرورية الأخرى إلى مئات آلاف المدنيين في سورية منذ كانون الأول الماضي.

وأعلنت السلطات الأميركية رسمياً عن التحقيق في عمليات الاختلاس والاحتيال المحتملة في سياق التوريدات، في نيسان الماضي، لكن تفاصيل القضية بقيت طي الكتمان حتى جلسة استماع مكرسة لهذا الموضوع في الكونغرس الأميركي انعقدت في وقت سابق من الشهر الجاري. وقالت «واشنطن بوست»: إن قطع المساعدات المالية دفعت بالمستشفيات الرئيسية في حلب إلى وشك إيقاف عملها. وفي مناطق أخرى، حصل المدنيون على خيم غير قابلة للاستخدام ووجبات غذائية استبدل فيها بالعدس الملح.

وفي جلسة الاستماع التي جرت في لجنة الشؤون الدولية في مجلس النواب الأميركي، قالت إن بار التي تشغل منصب المفتش العام بوكالة «USAID»: «استغل أشخاص سيئون الوضع المعقد، لتحقيق منفعتهم الشخصية، وهم يجردون الشعب السوري من الغذاء والملابس والرعاية الصحية والمساعدات الأخرى التي يحتاجون إليها بصورة ماسة».

وتلقت الوكالة ١١٦ شكوى بشأن سوء استخدام مساعداتها، وفتحت ٢٥ تحقيقاً يتعلق معظمها بعمليات سرقة واختلاس. وفي نهاية المطاف علقت واشنطن تنفيذ عقود بقيمة ٢٣٩ مليون دولار.

وقال المتحدث باسم الوكالة بين إدواردز: إن «USAID» علقت عدداً من أنشطتها في تركيا فوراً وقطعت تمويلها عن الوسطاء وموردي البضائع، فور تلقيها بلاغ عن عمليات اختلاس محتملة تتعلق بتقديم المساعدات للسوريين». ونقلت «واشنطن بوست» عن موظفين في منظمة أميركية خيرية تعمل في سورية، قولهم: «هناك عصابات مافيا في جنوب تركيا استولت على حق توريد البضائع في إطار برامج المساعدات، مؤكدين أن هذه البضائع لا تتناسب مع المواصفات المحددة على الإطلاق».

وأعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري مؤخراً عن تقديم ٤٣٩ مليون دولار إضافي لتمويل المساعدات الإنسانية لسورية ولدول الجوار. لكن «USAID» حذرت هذا الشهر من أن معظم المنظمات التي تتعاون معها في إيصال المساعدات إلى سورية، لا تأخذ خطر جرائم الاختلاس بعين الاعتبار لدى تنظيم عملياتها. وقالت الوكالة إنها تعمل على «تصحيح هذه المشكلة» وقد زودت شركاءها بكتيب تعليمات جديدة يوضح كيف يمكن رصد مثل هذه التجاوزات.